

المرأة وفرص العمل

أ.د. سعاد عثمان عبد الرحيم ، أ.د. رخصانه محمد إسماعيل ، نصر السقاف

حسب الإحصائيات الرسمية تبلغ إجمالي قوة العمل في الجمهورية اليمنية 4.244 مليون شخص لا تزيد مساهمة المرأة في قوة العمل عن 0.5 مليون شخص و لا تتجاوز نسبتها عن 9.6% من إجمالي القوى العاملة في الجمهورية اليمنية فما هي يا ترى أسباب تدني مساهمة المرأة : هل الأنشطة الاقتصادية غير قادرة على استيعاب مزيد من النساء الراغبات في العمل أو أن السياسة الاقتصادية و ارتفاع نسبة الفيض النسبي للسكان (البطالة المقنعة) أو أن هناك عراقيل أخرى .

نتيجة لشحة البيانات الوظيفية عن المرأة العاملة في اليمن و خصوصية الأوضاع المجتمعية للمرأة تحتم علينا الاهتمام و التركيز على أوضاع المرأة الحالية في العمل و دراسة الصعوبات التي تجابهها و تحد من انطلاقها و إبداعاتها و لهذا تناولنا في دراستنا هذه المشاكل التي تعانيها المرأة في سوق العمل أو أثناء تأديتها لمهامها في العمل فدراسة هذه المشاكل تعتبر ترجمة حقيقية لنجاح أو إخفاق برامج التنمية البشرية في بلادنا في ظل تزايد عدد النساء الراغبات في العمل وفي ظل محدودية فرص الحصول على عمل أو وظيفة مما يحد من المساهمة الفعالة للمرأة في المجتمع بشكل عام

لذا هدفت الدراسة إلى معرفة فرص العمل التي أتاحت للمرأة في ثلاثة محافظات عدن، أبين، لحج حيث بدأت المرأة عملها منذ الأربعينات و خاصة في م/عدن . كما سعت إلى معرفة ما إذا كان استقرار المرأة في عملها قد أحدث تحولاً في مسار حياتها كمشاركتها في سوق العمل و هل هذه المشاركة لها تأثيراتها على حياتها الأسرية و على المجتمع المحيط بها ، ومدى معاناة المرأة للمشاكل أثناء تأديتها لعملها ..

بينت الدراسة أن هناك تحسناً في المستوى التعليمي بين صفوف النساء العاملات و غير العاملات حيث تزداد أعدادهن ما بين المرحلة الثانوية والحصول على شهادة البكالوريوس الجامعية .. إلا أنه من المؤلم أن ما لا يقل عن 53.0% من النساء تحت المسح لم يحصلن على فرصة عمل وبالتالي يبقى على عاتق المتعلمات من النساء صعوبة مواجهة الحياة والخروج من دائرة البطالة.. فواقع الحياة الاقتصادية الصعبة وزيادة التعليم الذي تحصلن عليه وطموحاتهن الشخصية تدفع بالمرأة لخوض سوق العمل إلا أن فرص الحصول على الوظائف لا زالت محدودة جداً.

كما أن نسبة النساء العاملات تحت المسح اللاتي تتوافق وظيفتهن مع مؤهلاتهن تقل بنسبة 44.7% من إجمالي النساء العاملات تحت المسح أما نسبة من هن راضيات عن وظائفهن فلا تتجاوز نسبة (43.3%) من إجمالي عدد النساء العاملات تحت المسح . كما أوضحت الدراسة بأن المرأة العاملة الراضية عن مسئوليتها تصل إلى 40.0% من إجمالي النساء العاملات تحت المسح .

ولا تتجاوز نسبة من هن غير راضيات عن 22,7% من إجمالي النساء العاملات تحت المسح وهذه النسب كشفت إلى حد ما مدى خوف المرأة من إبداء رأيها على رؤسائها وإمكانيات حصولها على الترقية التي تطمح إليها أو التسهيلات التي تريدها .

لقد أوضحت الدراسة كذلك أن نسبه لا تقل عن 63,3% من النساء العاملات تحت المسح يرغبن في مواصلة دراستهن ، إلا أن فرص التأهيل والتدريب لا تلبي طموحات النساء إذ لا تتجاوز نسبة من تتوفر لديهن فرص التأهيل والتدريب في عملهن عن 35,3% من إجمالي عدد النساء تحت المسح في المحافظات الثلاث .

لقد بينت الدراسة بأن نسبة 39,7% من العاملات تحت المسح لا يرغبن بالوصول إلى مواقع صنع القرار ونسبة لا تقل عن 60,3% من النساء العاملات تحت المسح يطمحن بالوصول إلى مواقع صنع القرار ، إلا إن حصولهن على الفرص للتنافس مع زملائهن في العمل تتفاوت حيث لا تتجاوز نسبة من حصلن على فرص للمنافسة مع زملائها عن 37,3% من إجمالي عدد النساء العاملات تحت المسح . وهناك نسبة لا تقل عن 54,7% من يطمحن في الاستمرار في العمل على أمل أن يحصلن على ترقيتهن قبل الإحالة إلى سن التقاعد .

فيما بعد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات والإجراءات التي من شأنها تزايد وصول المرأة إلى فرص العمل . وبالتالي تحسين أحوالهن ورفع مستوى معيشتهن وبما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية .